

المملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة العدل  
القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني  
وعضوية القضاة السادة  
محمد طلال الحمصي، ناجي الزعبي، خضر مشعل، محمد ارشيدات

المميز: مساعد المحامي العام المدني/ إربد.  
المميز ضدها: أنوار محمود علي بني إسماعيل.  
وكيلها المحامي عبدالسلام عنيزات.

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٣ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف  
حقوق إربد في القضية رقم ٢٠١٣/٣٠٩١ تاريخ ٢٠١٦/١/٣١ والقاضي بقبول  
الاستئنافين الأصليين الأول والثاني موضوعاً ورد الاستئناف التبعي موضوعاً وفسخ  
القرار المستأنف (الصادر عن محكمة بداية حقوق عجلون في الدعوى رقم  
٢٠١٢/٤٨٣ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١) من حيث التعويض المقضي به ليصبح الحكم  
بالزام المدعى عليهم وزارة التربية والتعليم ووفاء حنا إبراهيم حداد ورسمية محمد  
فلاح المومني بالتكافل والتضامن بدفع مبلغ ١٦٣٧٦ ديناراً للمدعية أنوار محمود علي  
بني إسماعيل مع الرسوم النسبية والمصاريف والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ  
المطالبة وحتى السداد التام دون الحكم لأي من المستأنفين بأي أتعاب محاماة لخسارة  
كل منهم للجزء الأكبر من دعواه.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

- (١) أخطأت المحكمة بعدم رد الدعوى لعلة عدم توافر الخصومة حيث إن المدعية لا تنتصب خصماً للمدعى عليها في هذه الدعوى.
- (٢) أخطأت المحكمة باعتماد تقرير الخبرة مع أنه جاء مخالفاً للأمر القانوني والواقعية الواردة في المادة ٨٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية.
- (٣) خالف الخبراء القانون في حساب بدل الضرر المادي المتمثل بالتعويض عن نقص القدرة على العمل بالاستناد إلى المادة ٢٦٦ من القانون المدني.
- (٤) أخطأ الخبراء بتقدير بدل مدة التعطيل حيث إن المدعية كانت صغيرة بالسن بتاريخ الحادث وعليه فإن التعويض كان لضرر لم يقع فعلاً.
- (٥) تقرير الخبراء افتراضية ارتجالية خيالية مبالغ فيها ومجحفة بحق الخزينة.
- (٦) أخطأ الخبراء بتقدير مبلغ التعويض للمدعية وجاءت التقديرات جزافية ومفترضة ولا تستند إلى أي بيينة.
- (٧) أخطأ الخبراء بتقدير الضرر الأدبي إذ إن المعاناة النفسية لا تدخل في مفهوم الضرر الأدبي الوارد في المادة ١/٢٦٧ من القانون المدني.
- (٨) المدعي لا يستحق أية تعويضات طالما أنه ليس بعامل أو أنه لم يثبت بعد حيلولة الإصابة بينه وبين العمل مما يتعذر معه تقدير بدل الكسب الفائت.
- (٩) أخطأت المحكمة بإناطة أمر تقدير قيمة التعويض المزعم للخبراء المنتخبين وتكون بذلك قد أسندت الأمر إلى غير أهله.

١٠) قرار المحكمة غير معلل تعليلاً قانونياً كافياً ومخالفاً لنص المادتين ١٦٠ و ١٨٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية.

لهذه الأسباب طلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

## القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد:-

إن وقائع الدعوى تتلخص في أنه وبتاريخ ٢٠١١/١/٤ أقامت المدعية دعواها بمواجهة المدعى عليهم مطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي مؤسسه دعواها على:-

إن المدعى عليهما الثانية والثالثة تعملان بملاك وزارة التربية والتعليم المدعى عليها الأولى، وبتاريخ ٢٠٠٥/٩/٤ وخلال ساعات الدوام الرسمي قامت المدعى عليها الثالثة (مديرة المدرسة) بالطلب من المدعى عليها الثانية (المعلمة بالمدرسة) بإحضار مجموعة من الطالبات لتنظيف خزان المياه الموجود على سطح المدرسة وكان بين هؤلاء الطالبات المدعية (أنوار) ونتيجة صعود المدعية على سطح المدرسة بناء على طلب المدعى عليهما الثانية والثالثة سقطت عن سطح المدرسة ولحقت بها أضراراً جسدية بالغة تمثلت بكسور ورضوض وانزلاق غضروفي وكسر في فقرات العمود الفقري نتج عن ذلك تعطيلها عن العمل لمدة ستة شهور، حيث تشكلت نتيجة ذلك القضية الجزائية رقم ٢٠٠٥/٢٠٥٧ صلح جزاء عجلون والتي صدر بها قراراً بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٣ يقضي بإدانة المدعى عليهما الثانية والثالثة وقد اكتسب الحكم الدرجة القطعية.

وعن أسباب الطعن:

وعن السبب الأول من أسباب الطعن المنصب على الخصومة.

وللرد على ذلك نجد إن المدعى عليهم وفاء ورسمية يعملان لدى وزارة التربية والتعليم والمدعية أنوار طالبة في مدارسها وقد قامت المدعى عليها رسمية بصفتها مديرة المدرسة بالطلب من المدعى عليها وفاء بإحضار مجموعة من الطالبات لتنظيف خزان المياه الموجود على سطح المدرسة ومنهن المدعية أنوار التي سقطت عن سطح المدرسة وتعرضت لأضرار جسدية واحتصلت على تقري طبي قطعي وعلى أثر ذلك تشكلت القضية الجزائية رقم ٢٠٠٥/٢٠٥٧ وأدين فيها المدعى عليهم رسمية ووفاء وقد اكتسبت الحكم الدرجة القطعية وبالتالي فإن وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن أخطاء التابعين لها الذين يعملون تحت إشرافها ومسؤوليتها وذلك استناداً لأحكام المادتين (٢٨٨ و ٢٥٦) من القانون المدني وهما مسؤولون عن تعويض المدعية عما لحقها من ضرر.

وبالتالي فإن الخصومة منعقدة ما بين أطراف هذه الدعوى الأمر الذي يتعين معه رد هذا السبب.

وعن الأسباب من الثاني وحتى السبب التاسع من أسباب الطعن المنصبة جميعها على الخبرة.

وللرد على ذلك فإن محكمة الاستئناف قد أجرت خبرتين متتاليتين الأولى بمعرفة ثلاثة خبراء حيث قررت عدم اعتمادها لوجود فرق شاسع في التقديرات والثانية بمعرفة خمسة خبراء وهم من ذوي الخبرة والدراية والمعرفة في مجال المهمة الموكلة إليهم وقدموا تقرير خبرتهم الخطي والمضموم للمحاضر وقد اشتمل تقرير الخبرة على



المدعى عليهن يعملن لدى المدعى عليها الأولى وتحت إشرافها.

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الأولى صدر القرار والقاضي بإلزام المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بدفع مبلغ (٣١٢٦٠) ديناراً للمدعية مع الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) ديناراً مقابل أتعاب المحاماة والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.

لم يرتض أطراف الدعوى بهذا القرار فطعن فيه مساعد المحامي العام المدني والمدعى عليهن رسميه و وفاء باستئناف أصلي كما طعن فيه وكيل المستأنف عليها أنوار باستئناف تبعي وقد قررت محكمة استئناف اربد بقرارها رقم ٣٠٩١ / ٢٠١٣ تاريخ ٣١-١-٢٠١٦ المتضمن:-

عملاً بنص المادة ٣/١٨٨ من الأصول المدنية قبول الاستئنافين الأصليين الأول والثاني موضوعاً و رد الاستئناف التبعي موضوعاً وفسخ القرار المستأنف من حيث التعويض المقضي به ليصبح الحكم بإلزام المدعى عليهم وزارة التربية والتعليم ووفاء حنا إبراهيم حداد ورسمية محمد فلاح المومني بالتكافل والتضامن بدفع مبلغ (١٦٣٧٦) ستة عشر ألفاً وثلاثمائة وستة وسبعين ديناراً للمدعية أنوار محمود علي بني إسماعيل مع الرسوم النسبية والمصاريف والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام دون الحكم لأي من المستأنفين بأي أتعاب محاماة لخسارة كل منهم للجزء الأكبر من دعواه.

لم يقبل مساعد المحامي العام المدني بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً وضمن المدة القانونية.

السيرة الذاتية للمصابة أنوار والاطلاع على حالتها الاجتماعية وكافة التقارير الطبية الصادرة بحقها وقدروا لها بدل الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها كما بين الخبراء وبتقرير الخبرة اللاحق بأن المدعية أنوار لم تساهم في وقوع الضرر وجاء إجمالي التعويض الذي تستحقه مبلغ (١٦٦٧٦) ديناراً وكما هو مبين تفصيلاً في تقرير الخبرة والذي اعتمده المحكمة باستثناء نفقات الانتقال للعلاج البالغة ٣٠٠ دينار.

وحيث إن تقرير الخبرة قد جاء واضحاً ومفصلاً وموفياً للغرض الذي أجريت الخبرة من أجله وموافقاً لأحكام المادة ٨٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية ولم يرد عليه أي عيب قانوني ينال منه .

وحيث إن الخبرة هي من عداد البيئات وفقاً لأحكام المادتين ٦/٢ و ٧١ من قانون البيئات ومحكمة الاستئناف بصفتها محكمة الموضوع هي صاحبة الصلاحية في وزن البيئة وتقديرها عملاً بالمادة ١/٣٤ من قانون البيئات دون رقابة عليها من محكمة التمييز في هذه المسألة الموضوعية طالما أنها تستند إلى بيئات قانونية ثابتة في الدعوى .

فإن مثل هذه الأسباب لا ترد على القرار المطعون فيه مما يستدعي ردها .

وعن السبب العاشر من أسباب طعن مساعد المحامي العام المدني الذي ينعي فيه على الحكم المطعون فيه بأنه غير معلل تعليلاً قانونياً كافياً ومخالف لنص المادتين ١٦٠ و ١٨٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد اشتمل على العناصر التي تتطلبها المادة ١٦٠ من قانون أصول المحاكمات المدنية وتضمن الرد على أسباب الطعن الاستئنافية بما يتفق

## مابعد

-٧-

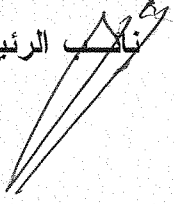
وأحكام المادة ٤/١٨٨ من القانون ذاته فان مقتضى ذلك أن الحكم المطعون فيه معطل  
تعليلًا كافيًا مما يستوجب رد هذا السبب.

لهذا وتأسيسًا على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق  
لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ١٣/١٠/٢٠١٦ م.

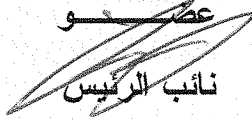
برئاسة القاضي

نائب الرئيس



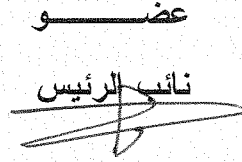
عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق/ع م



lawpedia.jo